

القبائل الإفريقية/سكان الأقاليم الجنوبية والغربية والإدارة المصرية في السودان (1821-1885م)

د. فيصل يوسف خليل فضل *

كلية التربية - زوارة، جامعة الزاوية، ليبيا

*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): f.fadal@zu.edu.ly

African Tribes/The Inhabitants of the Southern and Western Provinces and the Egyptian Administration in Sudan (1821-1885 AD)

Dr. Faesal Yoosef Khalil Fadal *

Faculty of Education - Zuwara, University of Zawia, Libya

Received: 19-07-2025; Accepted: 07-09-2025; Published: 01-10-2025

الملخص

يتناول هذا البحث العلاقة المعقدة بين الإدارة المصرية التي حكمت السودان (1821-1885م) والقبائل الإفريقية المقيمة في الأقاليم الجنوبية والغربية. يوضح البحث أن الحكم المصري، الذي بدأ بضم محمد علي للسودان، نجح في تحقيق وحدة سياسية لم تكن موجودة من قبل، وأنشأ نظاماً إدارياً موحداً على غرار ما كان في مصر، رغم التنوع الجغرافي والبشري الهائل. مع ذلك، كانت العلاقة بين الطرفين محكومة بالصراع، حيث واجهت الإدارة المصرية صعوبات جمة في إخضاع هذه القبائل، لاسيما في مناطق مثل جبال النوبة وكردفان وفاشودة، مما استدعى استخدام القوة العسكرية لفرض سلطتها وجمع الضرائب ومنع تجارة الرقيق. كما يسلط البحث الضوء على دور بعض الشخصيات البارزة، مثل الزبير باشا، في توسيع النفوذ في تلك الأقاليم، مبيناً أن هذه الفترة كانت مزيجاً من جهود إرساء الحضارة والتنظيم في مقابل المقاومة العنيفة من السكان المحليين.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المصرية، القبائل الإفريقية، الوحدة السياسية.

Abstract

This research examines the complex relationship between the **Egyptian Administration** that ruled Sudan (1821–1885 AD) and the **African tribes** residing in the Southern and Western provinces. The study demonstrates that Egyptian rule, which began with Muhammad Ali's annexation of Sudan, succeeded in achieving an unprecedented **political unity** and established a unified administrative system similar to that of Egypt, despite the immense geographical and human diversity.

However, the relationship between the two parties was defined by conflict, as the Egyptian Administration faced significant difficulties in subjugating these tribes, particularly in areas like the Nuba Mountains, Kordofan, and Fashoda. This necessitated the use of **military force** to impose its authority, collect taxes, and curb the slave trade. The research also sheds light on the role of prominent figures, such as Al-Zubayr Pasha, in expanding influence in those provinces, indicating that this era was a mixture of efforts to establish civilization and organization versus fierce resistance from the local population.

Keywords: Egyptian Administration, African Tribes, Political Unity.

مقدمة

ان الحكم المصري في السودان والذي أتى في مقدمتها أن مصر استطاعت رغم التنوع الجغرافي والبشرى أن تحقق للسودان وحدة سياسية لم يسبق أن نعم بها من قبل. فمصر والسودان قطران متجاوران ربط بينهما نهر النيل منذ أقدم العصور وعدت العلاقات التجارية من أبرز الروابط التي ربطت بينهما عبر القرون المختلفة. وبتولي محمد علي حكم مصر نظر للسودان باعتباره امتداداً طبيعياً للأقاليم المصرية حيث مثل العمق الطبيعي لها، ولذلك حرص على ضمه وإدخال الحضارة الحديثة إلى أقاليمه. فإذا ما تحقق ذلك عرف السودان لأول مرة الوحدة السياسية، خاصة وأن أقاليمه الشرقية والغربية والجنوبية لم تخضع لإدارة موحدة من قبل، حيث قامت في أجزاءه المختلفة حكومات منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض في شئونها الداخلية والخارجية حتى خضع للإدارة المصرية، والتي أوجدت حكومة موحدة أنشأت نظاماً إدارياً على غرار ما كانت عليه مصر. وقد حرص محمد علي وخلفائه على إقامة جهاز إداري قام بالإشراف على إدارة مديريات السودان المتعددة والاهتمام بها، مما عكس على أحواله السياسية والاقتصادية والإدارية.

وقد شهدت تلك الفترة العديد من حالات تمرد الزنوج حتى تم إخضاعها ودخولها في طاعة الإدارة المصرية. مما ترتب عليه تعاون العديد من تلك الجماعات الزنجية مع الإدارة المصرية في تعمير السودان وازدهاره في مختلف المجالات، حتى اندلعت الثورة المهدية والتي أنهت نفوذ الحكم المصري في تلك الأرجاء مؤقتاً.

أولاً: سيطرة الإدارة المصرية على المناطق الزنجية في السودان:

لم يكن الفتح المصري للسودان هو بداية معرفة مصر بتلك البلاد، فهما قطران متجاوران ربط بينهما نهر النيل منذ أقدم العصور، وازدادت هذه العلاقات توثقاً عبر التاريخ خاصة بعد امتداد الإدارة المصرية إلى تلك الأرجاء، ومما لا شك فيه أن القوات المصرية فتحت السودان لتوحيد شطري الوادي ولإيجاد دولة مركزية تجمع شتاته حيث أنه لم يعرف الوحدة السياسية من قبل⁽¹⁾. (مقار، 1985، 7)

وجدير بالذكر أن المناطق التي استوطنها الزنوج في شرق وغرب السودان شهدت قيام ممالك إسلامية مزدهرة تأسست منذ مطلع القرن السادس عشر، وظلت تلك الممالك قائمة حتى بداية القرن التاسع عشر حينما قام محمد علي بضمها مما ضاعف من أهميتها حيث اتخذها محمد علي وخلفائه من بعده قاعدة لمد النفوذ المصري شرقاً حتى القطارف والقلابات وجنوباً إلى بلاد الدنكا وأعلى النيل⁽²⁾. (شقيير، 2007، 203)

وقد لعبت القبائل الزنجية دوراً هاماً في معاونة الإدارة المصرية في ضم السودان، بل ويمكن القول بأنها لعبت دوراً في التمهيد لهذا الضم، ولا سيما عندما وفدت عدة وفود من زعماء وملوك سنار وكردفان ودارفور إلى مصر حيث أبدوا رغبتهم في ضم بلادهم إليها، موضحين ما وصلت إليه بلادهم من تفكك وفوضى وضعف⁽³⁾ (شكري، 1963، 8)، حيث سهل هذا من ضم تلك الأرجاء. وكان من ضمن هؤلاء الملوك والزعماء نصر ملك الميرفاب وإدريس ودناصر من سنار وإدريس ودعدلان من فازو غلى والزبير أحد أعضاء الأسرة المالكة في أرقو⁽⁴⁾ (العدي، 1985، 13)، وأبومدين من أقارب سلطان دارفور، ومحمد الفضل سلطان دارفور، وودهاشم من كردفان الذي أتى إلى مصر عام 1820م وأوضح لمحمد علي مدى الانحلال الذي وصلت إليه المنطقة وطلب منه مساعدته في تولي عرش كردفان مقابل الخضوع والإعتراف بالسيادة المصرية⁽⁵⁾ (شكري، 1947، 20)، وعلى الرغم من موافقة العديد من زعماء القبائل الزنجية على ضم بلادهم إلى مصر إلا أن البعض الآخر عارض هذا الأمر وهو ما سنوضحه.

ومما لا شك فيه أن ضم محمد علي للسودان هدف منه الاستيلاء على مناجم الذهب وخاصة ذهب سنار وفازو غلى، كذلك القضاء على المماليك الذين فروا بعد مذبحة القلعة 1811 واستقروا في

منطقة دنقلة الواقعة شمال سنار، كما كان من بين أهدافه تجنيد السودانيين في الجيش المصري حيث اشتهروا بالصبر والطاعة وخاصة الزنوج منهم⁽⁶⁾. (دنيا، 1963، 47)

وبعد أن أتم محمد علي استعداده لضم السودان جهز حملة تألفت من قوتين إحداها بقيادة إسماعيل باشا بن محمد علي وهدفها ضم أقاليم النوبة وسنار، أما الحملة الثانية فألفت قيادتها إلى محمد بك الدفتر دار وهدفت للسيطرة على كردفان⁽⁷⁾ (دلو، 1977، 8).

وقد رافق الحملة المصرية على السودان عدد كبير من القواد نذكر منهم عبيد كاشف وقوجه أغا خبير الجندية والمعلم حنا الطويل للإشراف على الشؤون المالية، كما صاحب الحملة عدد من العلماء ورجال الدين لإقناع سكان تلك البقاع بالدخول في طاعة الحكومة المصرية دون قتال، كما حرص محمد علي على تزويد الحملة بالخبراء الفنيين والأجانب مثل كايو الفرنسي وزميله كونستان لى توريك⁽⁸⁾ (محافظ السودان، 1820، 168) واتخذت الحملة المصرية من مدينة أسوان قاعدة لتجميع الجند والمعدات فكانت بمثابة مركز القيادة والإمداد الخلفي، ثم توجهت الحملة من أسوان إلى بلاد النوبة فاستولت عليها دون مقاومة، ثم تابعت سيرها إلى وادي حلفا حيث أقام الجند فيها عدة أيام إلى أن أتم محمد علي استعداده لنسف الصخور التي اعترضت سير المراكب في الشلال الثاني، وقبل مغادرة وادي حلفا أرسل جنودا إلى إقليم "سكوت" الواقع على مسافة ثلاث ساعات فيما وراء الشلال وشرع في بناء شونة للغلال والذخائر في تلك المنطقة⁽⁹⁾ (محافظ السودان، 1819، 204).

ثم واصلت الحملة تقدمها حتى استولت على دنقلة وبربر وجاعلين حيث قابل الملك نصر الدين ملك "الميرفاب" إسماعيل باشا بالترحاب وهناك على انتصاراته مما جعله يقره على حكم بربر. وقد كان لهذا الانتصار أثره في زحف إسماعيل باشا إلى بربر والدامر وشندي وحلفاوية حتى وصل إلى أم درمان واحتلها عام 1821م ثم واصل تقدمه بعد ذلك إلى الخرطوم، حيث تعرضت تلك الحملة لصعوبات عديدة أثناء عبورها إلى الضفة اليمنى لشبه الجزيرة حتى أنه لم يصل إليها سوى خمسة قوارب فقط هي التي تمكنت من عبور منطقة الشلالات من قافلته النيلية المكونة من ثلاثمائة قارب⁽¹⁰⁾ (محافظ السودان، 1821، 99).

ضم سنار للإدارة المصرية:

إذا كانت الحملة المصرية على السودان قد نجحت في التوغل بالأقاليم السودانية على النحو السابق ذكره، إلا أنها اتجهت بعد ذلك إلى المناطق التي سكنها الزنوج في شرق السودان لا سيما سلطنة الفونج في سنار والتي كان يحكمها في ذلك الوقت الملك بادى بن طبل وكان يعاونه وزيره محمد ودعدلان، حيث رفض ذلك الملك في البداية الإستسلام لقوات إسماعيل باشا قائلا "لا يغرنك إنتصارك على الجعليين والشايكية فنحن الملوك وهم الرعية وأن سنار محروسة محمية بصوارم وقواطع هندية وخيول ورجال صابرين على القتال"، وقد أعد الوزير محمد ودعدلان العدة للتصدي للقوات المصرية حيث حث الأهالي على ضرورة حمل السلاح وجمع حوالى ثمانية آلاف مقاتل، واستنجد بكل من ملوك الجعليين وشندي والعبدلاب والحلفاوية والمقدوم في كردفان لملاقاة إسماعيل باشا. ومما تجدر ملاحظته أنه أثناء تلك الإستعدادات من حكام سنار لمواجهة الحملة المصرية، اغتيل محمد ودعدلان وذلك بتدبير من منافسه حسن ود رجب مما ترتب عليه نشوب حرب أهلية عنيفة بين أتباعهما وهو ما تمحض في النهاية عن هزيمة حسن ود رجب وفراره إلى الحبشة⁽¹¹⁾ (شقيير، مرجع سابق، 200).

وقد استطاع إسماعيل باشا دخول سنار ثم تابع بعد ذلك زحفه جنوبا حتى وصل إلى منطقة "ود مدني" فاستولى عليها وأعلن كل من رجب ودعدلان والأرباب الولاء لإسماعيل باشا حيث انضم معظم رجالهم إلى صفوف القوات المصرية، كما أعلن الملك بادى دخوله في طاعة الإدارة المصرية وقدم لإسماعيل باشا أربعة من الجياد الحبشية فتم تعيينه حاكما على البلاد حتى نشوب الثورة المهدية. وقد تعرضت القوات المصرية أثناء زحفها لضم السودان للعديد من المصاعب أتت في مقدمتها الأمراض والأوبئة التي كانت منتشرة في تلك الأرجاء ولا سيما الحمى والدوسنتاريا، ولم ينقذ الحملة من الفشل سوى وصول إبراهيم باشا من القاهرة لتدعيم قوات أخيه ومساعدته في ضم

سائر أرجاء السودان، حيث اتفق الأخوان على تقسيم الجيش إلى فريقين، فريق قاده إسماعيل باشا ويتكون من ألف وخمسة مائة مقاتل واتجه لفتح البلاد الواقعة على النيل حتى إقليم فازو غلى، والآخر قاده إبراهيم باشا ويتكون من ألف ومائتي مقاتل وكانت مهمته اختراق جزيرة سنار حتى بلاد الدنكا ولكنه لم يستطيع تحقيق هذا بسبب مرضه واضطراره للعودة إلى مصر (12) محافظ السودان، 1820، 153).

وإذا نظرنا إلى مواقف أهالي تلك المناطق من الحملة المصرية نجد أن العديد من القبائل الزنجية قد هبت للذود عن كيائها واستقلالها، ومما زاد الأمر سوءاً المعاملة السيئة من الجند الأرنؤوط للأهلين واستخدام إسماعيل باشا للعنف الشديد ضدهم رغم تحذير محمد على له من استخدام هذا العنف، ولكن إسماعيل باشا اندفع في الاستبداد بالأهالي وفرض الغرامات والضرائب الباهظة عليهم ولم يكتف بذلك بل أمر بإحراق بعض مساكنهم وقراهم (13) (دنيا، مرجع سابق، 51).

وقد كان من الطبيعي أن تتعرض تلك الحملة لكثير من المشاق والصعاب أثناء زحفها جنوباً وصولاً إلى فازو غلى عام 1821م حيث أعلنت القبائل الزنجية بفازو غلى الحرب للدفاع عن حريتها واستقلالها، وقد عاونهم على ذلك طبيعة أرضهم بما يتخللها من صخور وأودية ونباتات كثيفة ملتفة، وعندما وصلت الحملة إلى فازو غلى أعلن حاكمها الملك حسن الطاعة وأبدى إستعداده لمساعدة الحملة (14)، وجدير بالذكر أن العديد من القبائل الزنجية مثل قبائل الجباليون والقمز واللائقسنه قد خضعت للإدارة المصرية وظلت على ولائها لها حتى اندلاع الثورة المهدية، كما أعلنت استعدادها لمساعدة الحملة في ضم باقي أقاليم السودان. وتمثل هذا الدور في إمداد الحملة التي قادها محمد بك الدفتردار لضم كردفان بالجمال لنقل المؤن والذخائر والأشخاص للمساعدة في القتال، بالإضافة إلى عملهم كمرشدين للحملة حتى وصلت إلى كردفان (15) (شقيير، مرجع سابق، 501).

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل لقد ضم إسماعيل باشا إلى قواته حوالي أربع مائة وسبعة وسبعون من زنوج سنار لصلاحيتهم للقتال لما تميزوا به من القوة والصبر. ورغم تلك الصعوبات التي واجهت الحملة في فتوحاتها للمدن السودانية إلا أن إسماعيل باشا استطاع في نهاية الأمر ضم سنار إلى الإدارة المصرية، حيث سقطت مملكة الفونج التي حكمت تلك البلاد أكثر من ثلاثة قرون حفظت خلالها للإسلام والعروبة مبادئها وتقاليدها في حوض النيل الأعلى وروافده، وكان لهذا الانتصار أثر عظيم في القاهرة حيث ذكر الجبرتي أن المدافع كانت تضرب ابتهاجاً وفرحاً بهذا الضم (16) (محافظ السودان، 1821، 10).

وقد اتخذت الإدارة المصرية من مدينة سنار قاعدة لمد النفوذ المصري على باقي أقاليم شرق السودان وخاصة "التاكة" التي سكنها عدد من القبائل الزنجية كالهندوة والحلاقة حيث تم ضمها في عهد حكم أحمد باشا أبو ودان (1839-1844)، والذي اتجه بقواته عام 1840م شرقاً حتى وصل إلى "قوز رجب" الواقعة على نهر عطبرة حيث لقي مقاومة شديدة من الهندوة وانتهى الأمر بالاستيلاء عليهم، كما قدمت قبائل الحلاقة الولاء والطاعة بل وطلبوا من أحمد باشا جعل مركز الجيش في بلادهم مما يدل على تحول القبائل الزنجية إلى التأييد، حيث استفادوا بشكل أو بآخر من هذا التواجد بحكم استعانة قواد الجيش المصري بأفرادهم كجند أو أدلاء أو غير ذلك (17) (شقيير، مرجع سابق، 200).

ضم كردفان للإدارة المصرية:

إذا كانت حملة إسماعيل باشا قد نجحت في دخول منطقة سنار فإن حملة محمد بك الدفتردار والتي انطلقت من أسوان في إبريل 1821م بهدف الإستيلاء على إقليم كردفان ذات الأهمية الاقتصادية الهامة، فقد تكونت من أربعة آلاف جندي مزودين ببعض المدافع، كما ضمت الكثير من العربان خاصة من عربان العبادية، بالإضافة إلى بعض الزنوج (18) (زكي، 1939، 138).

وقد انطلقت الحملة من أسوان واجتازت الشلال الأول، وعند وصولها إلى منطقة وادي حلفا صدرت إليها الأوامر بعدم الإبطاء والتوجه إلى شندى ومنها إلى كردفان، حيث تجمعت القوات العسكرية في الدبة جنوبى دنقلة باعتبارها أقرب الأماكن إلى كردفان. وقد أرسل محمد بك الدفتردار بعض الهجانة للتعرف على الطرق والمسالك المؤدية إلى كردفان ومدى استعدادات أهلها للحرب، فأكدوا له أن المقدم مسلم الذى يحكمها يدين بالولاء والطاعة لسلطنة دارفور وأنه مصمم على

المقاومة على الرغم من ضعف قواته، كما أكدوا أن سكان كردفان طلبوا النجدة من سلطان دارفور عندما علموا بتحريك قوات الدفتردار نحو بلادهم (19) (محاظ السودان، 1821، 152).

وقد غادرت الحملة الدية في طريقها إلى كردفان حيث اضطرت للسير في بلاد صحراوية افتقرت إلى الماء مما أدى إلى هلاك مائتين من الخيل، كما قاسى الجنود من جراء الحرارة الشديدة، ورغم ذلك فقد تابعوا سيرهم حتى وصلوا إلى جبل حرازة حيث نجح محمد بك الدفتردار في الإستيلاء عليه، ثم تقدم إلى مدينة "بارة" في 16 إبريل 1821م فالتقى بجيش المقدم مسلم حيث نجح في إلحاق الهزيمة به وقتل خمسة عشر من أمرائه إلى جانب مائتي فارس، وأكثر من ألفى جندي من الجند، بينما بلغ عدد قتلى قوات الدفتردار نحو ثلثمائة جندي، وهو لا شك عدد كبير إذا ما قورن بجيش محمد بك الدفتردار وتسليحه الحديث نوعا ما بالنسبة لأهالي السودان وأسلحتهم البدائية إلى حد كبير، وقد تمكن الدفتردار بعد تلك المعركة الهامة من دخول مدينة الأبيض حيث فر أهلها إلى دارفور والجبال الواقعة إلى الجنوب من كردفان (20) (هيل، 1987، 45).

وهكذا خضعت كردفان للسيطرة المصرية بعد القضاء على مقاومة ملكها المقدم مسلم، وبفضل استخدام الأسلحة الحديثة، كما أن جيش المقدم قد أخطأ في تقدير حجم القوات الزاحفة على بلاده، وربما أيضا لأن الحروب التي كانت تدور في تلك الأرجاء كانت حروبا قبلية أهلية وليست مع قوى خارجية تختلف عن السودانيون في نظم التسليح والجندي (21) (محاظ السودان، 1821، 21).

وقد سعى محمد بك الدفتردار إلى تنظيم أحوال إقليم كردفان حيث أنشأ العديد من الأقسام الإدارية بها، وقد أشار محمد على على قائده الدفتردار بأن يعهد إلى بعض الزعماء المحليين بمهمة الإدارة على شريطة أن يدينوا بالطاعة والولاء للحكومة المصرية ولكن الدفتردار فضل تعيين أحد معاونيه وهو حليم أغا حاكما عاما للإقليم وإن عاونه بعد الحكام المحليين (22) (محاظ السودان، 1822، 14).

وقد حاول سلطان دارفور استرداد منطقة كردفان حيث أغار عليها عدة مرات دون أن يكتب له النجاح ولعل ذلك ما جعل محمد بك الدفتردار يحفر خندقا حولها، كما جمعت الذخائر من الأهليين خوفا من تمردهم على السلطة الجديدة (23) (محاظ السودان، 1821، 10).

وقد انتاب الفزع سلطان دارفور الذي خشى من زحف القوات المصرية على أراضيه، فسعى لتأمين حدوده الشرقية وأشاع بين الجلالة أنه أرسل بعض جنوده لتعزيز الحدود. ولكن حاكم كردفان أسرع بملاحقة هذه القوات حتى اضطرت إلى الفرار إلى دارفور وبذلك نجحت القوات المصرية في القضاء على تلك المحاولات المتكررة من جانب سلطان دارفور وتم وضع حامية عسكرية قوية في كردفان لحمايتها وتأمينها.

وإذا ما استطاع محمد بك الدفتردار تأمين مدينة كردفان إلى حد كبير فقد اتجه جنوباً للسيطرة على المنطقة المعروفة بجبال النوبا لإخضاعها للنفوذ المصري، وقد لقيت الحملة المصرية مقاومة عنيفة في الكثير من الأحيان، بينما كانت المقاومة هينة في أحيان أخرى، حيث دخلت العديد من القبائل الزنجية القاطنة في منطقة جبال النوبا تحت النفوذ المصري طواعية بل أن الكثير من الزوج نظروا للمصريين باعتبارهم محررون لهم من سطوة وسيطرة سلطان دارفور مثل قبائل الفرجاب التي سكنت قرب بارة، كما أن قبائل جبل كدارو والدن وقدير وتقلي وقد أعلنت الطاعة لمحمد بك الدفتردار طواعية دون أى مقاومة (24) (شقيير، مرجع سابق، 127).

أما إذا انتقلنا إلى سكان جبل الداير نجد الأمر يختلف هناك حيث لقيت الحملة المصرية مقاومة عنيفة من سكانه، نظرا للطبيعة الوعرة للمنطقة وما امتاز به سكانه الزوج من القسوة والوحشية، ودأبهم على السلب والنهب وقطع الطريق وسرقة كل ما يصادفهم في طريقهم من الماشية والادميين، لذا كان الجلالة يتجنبون تلك المناطق أو القرب منها خوفا من سكانها، لذا فقد أتاحت تلك المناطق نوعا من الحماية لأهلها فعاشوا في مأمن من إغارة المغيرين، ومن ثم فلم يتمكن محمد الدفتردار من الإستيلاء على تلك المناطق (25) (محمد، 1952، 202).

ويرجع السبب في سكنى الزوج لهذه الجبال، إلى تدفق الهجرات العربية إلى تلك الأرجاء واضطرار أهلها إلى الإنسحاب إلى جنوب كردفان متخذين من تلالها معقلا لهم، حيث توفر لهم الأمن

في قمم جبالها، التي اعتبرت بمثابة الملجأ الذي وقاهم من الغارات التي تعرضوا لها من قبل ملوك الفونج وجيوش محمد علي ناهيك عن وفرة مصادر المياه الدائمة (26) (عبد الغفار، 1987، 24) ونستخلص من ذلك أن منطقة زنوج النوبا جنوبى كردفان وزنوج جبال الفونج بفازو غلى ظلت خارجة عن سلطة الحكومة المصرية لذا لقب الرحالة بالم pallme أهلها بالزنوج الأحرار لعدم خضوعهم لحكم كردفان وإن ظلت تبعيتهم لها اسمية حتى الجزية التي فرضت على أهلها كانت لاتؤدى إلا بالقوة (27) (شكري مرجع سابق، 60).

وقد أدى إمتداد نفوذ الإدارة المصرية إلى معظم مناطق السودان إلى تغيير تلك الظروف التي عاشتها تلك القبائل التي اعتصمت بالجبال، حيث سعت الحكومة المصرية على تشجيعها إلى ترك قمم الجبال والنزول إلى السهول بعد أن استتب الأمن نتيجة للقضاء على الصراعات بين تلك القبائل. كما أشركت الإدارة المصرية العنصر السودانى ولا سيما الزنجى في الجيش والإدارة والقضاء وسعت لإدخال حاصلات زراعية جديدة إلى جانب التي كانت تزرع في تلك المناطق مما كان له أثره الطيب في نفوس هؤلاء فشعروا بالثقة والطمأنينة، إلى جانب أن الإدارة المصرية فرضت على بعض تلك القبائل النزول من الجبال عقابا لها على استمرارها على العصيان والتمرد ضدها (28) (مقار، مرجع سابق، 149).

ضم منطقة جبال تقلى للإدارة المصرية:

لم تكن سلطنتى سنار ودافور أكبر السلطنات في السودان قبيل الحكم المصرى إذا عاصرتها مملكة أخرى نشأت في غرب السودان في منطقة المرتفعات التي عرفت باسم جبال تقلى *شمال شرق منطقة الجبال والتي سكنتها قبائل النوبا في الجزء الجنوبي من إقليم كردفان، ولم تصل هذه المملكة إلى ما وصلت إليه سلطنة الفونج أو سلطنة دارفور من اتساع إلا أنها كان لها نظم وتقاليد موروثة في الإدارة والحكم ضمنت لها البقاء مستقلة منذ القرن السادس عشر حتى القرن التاسع حتى خضعت للنفوذ المصرى في عهد الخديو إسماعيل (29) (محمد، 1951، 258).

وقد أشارت بعض الوثائق إلى أن حاكم كردفان سليمان بك كان دائم الإغارة على زنوج جبال تقلى وذلك بسبب إغاراتهم المستمرة على جيرانهم فاتجه إلى تلك المنطقة وأسر ستمائة زنجى مما جعل معظم زنوج القرى المجاورة يطلبون الأمان لأنفسهم فمنحهم إياه . وقد حاول محمد علي ضم تلك المنطقة خاصة بعد زوال مملكة الفونج في سنار فأرسل إلى ملكها عمر بن أبى بكر للدخول في طاعة الإدارة المصرية ولكنه رفض، وفي عهد حكمدارية خورشيد باشا (1826-1837) أرسلت حملة عسكرية إلى تقلى لضمها ولكنها لم تنجح واسفرت عن عقد معاهدة صداقة بين الطرفين (30) (عبد الغفار، مرجع سابق، 56).

وبعد وفاة الملك عمر بن أبى بكر حدث نزاع على الحكم بين أبنائه (أحمد وعمر وناصر) وبين عمهم مريود الذى نادى بنفسه سلطانا على تقلى . وفي عام 1843 بعد أن قتل الوزير منصور (وزير أبو بكر) والسلطان أحمد اضطر أحد أنجال السلطان أبو بكر وهو "ناصر" إلى اللجوء إلى الخرطوم حيث سعى الحكمدار أحمد باشا أبو ودان لمساعدته في استعاده حكمه من عمه في مقابل اعترافه بالسيادة للإدارة المصرية، كما تعهد بدفع ضريبة سنوية من العبيد وبالفعل قدمت له الإدارة المصرية المساعدة حتى استعاد حكمه، وقد التزم الحاكم الجديد في بداية حكمه بهذا الإتفاق ثم ما لبث أن نقض عهده، فتم إرسال حملة عسكرية بقيادة عثمان بك لإجباره على الإعتراف بالسيادة المصرية إلا انها فشلت فى تحقيق هدفها (31) (رياض، 1965، 38).

وقد أعادت الإدارة المصرية الكرة عام 1864م حيث حاولت مرة أخرى إخضاع مملكة تقلى في عهد حكمدارية موسى باشا، ولكنها لم تقلح على الرغم من أن ملك تقلى "ناصر" قد سافر إلى مصر ليقدم الولاء و الخضوع إسماعيل باشا بعد أن حدث خلاف بينه وبين بن عمه آدم دابللو حول العرش، وقد طلب ملك تقلى من حاكم مصر مساعدته في العوده إلى حكم تقلى مقابل اعترافه بسلطة مصر عليه. وبفضل مساعدة القوات المصرية في كردفان تمكن بالفعل من استعادة الحكم والتزم بدفع ضريبة سنوية من العبيد والعاج، وما أن استطاع إحكام قبضته على مملكته والتخلص من منافسيه

حتى قام بذبح الحامية المصرية في تقلى وأعلن تمرده على الحكم المصري، مما اضطر إسماعيل باشا إلى تكليف حكمدار السودان (موسى باشا) بتجريد سلسلة من الحملات العسكرية ضد هذا الملك، ولم يكن الغرض من هذه العمليات ضم تقلى فحسب، وإنما القضاء على قوة الملك ناصر خاصة وأنه نجح في استقطاب سكان جبال النوبا المناوئين للحكم المصري إلى جانبه، ودعمهم بالأسلحة، وقد استفحلت حركته حتى انضم إليه بعض الجنود المصريين المكلفين بحراسة الجبال، مما أدى إلى استمرار إغارات هذا الملك على حدود كردفان الجنوبية (32) (ذهني، 2009، 235).

إلا أن القوات المصرية قد تمكنت في النهاية من إلقاء القبض عليه وإستياده أسيراً إلى الخرطوم، وحيث تم ترحيله إلى مصر، ولكن رغم ذلك فإن وعورة المنطقة وصعوبة الإستمرار فيها خاصة في موسم الأمطار، منعت موسى باشا حمدي من العوده بقواته إلى كردفان، حيث استمرت تقلى مستقلة عن الإدارة المصرية بزعامه آدم أم دابللو حتى نشوب الثورة المهدية (33) (فوزي، 2008، 83). وقد سعى آدم أم دابللو إلى العناية بأحوال منطقته حتى أصبحت مركزاً هاماً لتجارة العاج والرقيق ولكن هذا لم يمنعه من إظهار العداء للإدارة المصرية حيث رفض مراراً الإنضواء تحت كنفها، ورغم تلك العلاقات السلمية بين الطرفين إلا أنه كثيراً ما كان يرفض دفع الجزية السنوية وظل الأمر هكذا حتى مجئ حملة هيكل عام 1882م حيث رفض تقديم المساعدة له (34) (عبد الغفار، مرجع سابق، 58).

ضم فاشودة للإدارة المصرية:

ازدادت آمال إسماعيل باشا في تكوين إمبراطورية أفريقية مصرية لذا فقد سعى لإستكمال السيطرة على ما تبقى من أقاليم السودان خاصة المناطق الغربية منها مثل (فاشودة- دارفور) مما جعل الدول الأوروبية تنتظر إلى تلك المشروعات المصرية بعين الحسد والخيرة (35) (الرفاعي، 2001، 184). وقد أرسلت الإدارة المصرية بالسودان حملة عام 1865م في عهد حكمدارية (جعفر باشا صادق) حيث نجحت القوات المصرية في إحتلالها دون أن تلقى مقاومة تذكر من قبل سكانها من الشلك والنوير الذين طلبوا الأمان وقدموا الطاعة للقوات المصرية، حيث اتخذتها الإدارة المصرية منذ تلك الأونة مركزاً لمنع تجارة الرقيق، وذلك أغلقت الطريق أمام النخاسين الذين كانوا يجلبون العبيد من إقليم بحر الغزال وخط الإستواء (36) (شقيير، مرجع سابق، 558).

وهكذا استطاعت الحكومة المصرية مد نفوذها إلى فاشودة حيث اتخذتها عاصمة للمديرية وسميت بهذا الاسم وأقيمت فيها نقطة عسكرية وصارت لها أهمية خاصة بحكم موقعها على ملتقى الطرق المختلفة المؤدية إلى جنوب السودان باعتبارها مفتاح الطريق المؤدى لمنطقة البحيرات الإستوائية، وقد غيرت إنجلترا بعد ذلك اسم فاشودة إلى "كودك"، كما غيرت اسم مديرية فاشودة بمديرية النيل الأعلى أو مديرية أعالي النيل (37) (الجمال، 1996، 231).

وبعد أن أحكمت السلطات المصرية سيطرتها على فاشودة قامت بتعيين مدير لإدارتها يعاونه مائتي عسكري مع ضباطهم بقيادة أحد البكباشية، بالإضافة إلى ذلك فقد أرسلت أربع بلوكات بمعداتهم إلى مدينتي غندوكرو والتوفيقية، كما أقامت فيها بعض النقاط العسكرية لحماية الزنوج من تجار الرقيق وحفظ النظام والأمن في تلك الأرجاء (38) (الوقائع المصرية، مصدر سابق، 549). ومما لاشك فيه أن ضم فاشودة قد ترتب عليه الحد من تجارة الرقيق والتوغل المصري في المنطقة الإستوائية وتشجيع القبائل الزنجية على إعتناق الإسلام.

ضم سلطنة دارفور للإدارة المصرية:

وإذا كانت القوات المصرية قد نجحت في فرض سيطرتها على جزء كبير من غرب السودان في كردفان وفاشودة فقد كان من الطبيعي أن تستكمل سيطرتها على باقي مناطق غرب السودان خاصة دارفور التي احتفظت باستقلالها السياسي عن مصر، حتى تم ضمها في عهد الخديو إسماعيل عام 1874م (39) (شكري، مصدر سابق، 125).

ولم يكن هدف مصر من ضم دارفور مراقبة تجار الرقيق والحد من نشاطاتهم خاصة أنها

كانت من أكبر مراكز الرق والنخاسة في السودان، ولكن كان هناك سبب آخر ألا وهو وجود معدن النحاس بكثرة في منطقة "حفرة النحاس"، ومن ثم فقد كان التوجه للاستيلاء عليها لتحقيق تلك الأهداف جميعها⁽⁴⁰⁾. بالإضافة إلى ذلك فقد كان لدارفور أهمية تجارية كبيرة نظراً لموقعها على طريق القوافل التي تربط بين الجنوب والشمال، وسيطرتها على مناطق عديده امتدت على منطقة فرتيت وحوض بحر الغزال وعلى جزء من شرق إقليم تشاد⁽⁴¹⁾ (فيلفيل، 1990، 5).

ولا شك أن الخديو إسماعيل قد تأثر إلى حد كبير بادعاءات الأوربيين خلال تلك الآونة عندما أخفوا دوافعهم الإستعمارية في القارة ونادوا بضرورة نشر الحضارة والمدنية إلى الزنوج بدعوى أن للرجل الأبيض (الأوربي) مهمة إنسانية في تلك القارة⁽⁴²⁾ (ذهني: مرجع سبق، 237).

وإذا كانت فكرة ضم دارفور تعود إلى عهد محمد علي الذي سبق أن أرسل حملة بقيادة محمد بك الدفتردار للاستيلاء على كردفان ودارفور، وبعد استيلائه على الأولى أرسل عام 1822م رسالة إلى سلطان دارفور يدعو إلى الدخول في طاعته ولكنه رفض معللاً ذلك "بأنه مسلم يؤدي الفرائض ويترك المحرمات" ومنذ ذلك الحين فقد كان سلطان دارفور يتوجس خيفة من محمد علي ويتجنب كل ما يمكن إثارتة نحوه، لذلك رأى محمد علي تأخير ضم تلك البلاد والسعى لتحسين علاقته بحاكمها⁽⁴³⁾ (احمد، 1964، 65).

وعندما تولى إسماعيل باشا حكم مصر سعى للاستيلاء على دارفور معللاً ذلك بسعيه لتخليص أهلها من روح التوحش ونقلها إلى طريق التمدن، وقامت الإدارة المصرية بدراسة الطرق والمسالك المناسبة لسير الحملة ومعرفة إمكانيات تلك السلطنة والقوات اللازمة لضمها ومقدار ما تحتاج إليه من مياه الشرب الموجودة في المنطقة والدواب اللازمة لسير الحملة ونقل المدافع والمهمات. كما لجأت الحكومة المصرية إلى أساليب الخداع فعملت على بث الطمأنينة في نفوس سكان دارفور من الزنوج، واتضح ذلك من الأوامر الصادرة من الحكمدار "وانظروا إلى تعدياتهم بنظرة التساهل والتسامح مهما أمكن، وفي أثناء ذلك ترسل القوات العسكرية والمهمات إلى الحدود، ومن غير أن يشعروا، وحتى يتم إعداد الحملة، ثم يزحف عليها بأى حجة..."⁽⁴⁴⁾ (محافظ أبحاث السودان، 17، 558، 1866).

وقد سعت الإدارة المصرية للتعجيل بضم دارفور خاصة بعد علمها عن طريق بعض تجارها "محمد بن أحمد البربري" بمعلومات تفيد عقد إتفاق بين ملك الحبشة وسلطان دارفور للقضاء على الحكم المصري في السودان بحيث يقوم النجاشي بغزو الخرطوم بينما يتقدم سلطان دارفور بغزو كردفان، بالإضافة إلى ذلك فقد سعى أحمد شتا وزير سلطان دارفور في إثارة القبائل الزنجية في جبل الدابير جنوب كردفان ضد السلطات المصرية بل وسعى إلى إعتراض طريق القوافل⁽⁴⁵⁾ (ذهني: مرجع سابق، 239).

وقد اتخذت الإدارة المصرية من رفض سلطان دارفور إلغاء تجارة الرقيق مبرراً و ذريعة لشن الحرب عليه وأوكلت تلك المهمة إلى الزبير رحمت مدير بحر الغزال، نظراً لما عرف عنه من خبرته العسكرية ودرايته بالمسالك والطرق المؤدية إلى دارفور. وقد استغلت الإدارة المصرية توتر العلاقات بين الزبير رحمت وحكام دارفور بسبب إيوائهم لقبائل الرزيقات في شكا والتي دأبت على مهاجمة الزبير وقطع طريق التجارة في بحر الغزال فأمدته الإدارة المصرية بالإمدادات والأسلحة من كردفان وأرسلت إليه أشرطة جهادية وأوردى باشبوزق بقياده الماسي بك لمساعدته، عندئذ قام الزبير بمصالحة واستمالة قبائل الرزيقات في شكا عارضاً عليها مساعدته في ضم دارفور. وقد كانت خطة الإدارة المصرية لدخول دارفور من جهتين الأولى من كردفان شرقاً والثانية من بحر الغزال بقيادة الزبير جنوباً وقد اقترح خيرى باشا مدير كردفان ضرورة الزحف لإرسال قوات من مصر والسودان الشرقى لكن الحكومة المصرية فضلت التركيز على مهاجمة دارفور جنوباً من بحر الغزال وأكدت أن قوات دارفور لن تقوى على مهاجمة كردفان حتى لا تشتت جهودها⁽⁴⁶⁾ (الوقائع المصرية، مصدر سابق، 1874).

وقد أصدرت الأوامر إلى الزبير بضرورة الاستيلاء على المناطق العامرة في دارفور والتي كان يتوفر فيها مصادر المياه، وكذلك إقامة الأبراج كلما توغلت القوات في الداخل وتحصينها بعدد

كاف من الجنود لحماية خطوط الجيش، وأن يتم الإستيلاء على البلاد تدريجياً بحيث يكون الهجوم عليها من محورين كردفان شرقاً وبحر الغزال جنوباً على أن تلتقى القوتان في الفاشر عاصمة المملكة(47)(ذهني : مرجع سابق ، 240 – 241).

وعندما أدرك السلطان إبراهيم سلطان دارفور أن الزبير والحكومة المصرية يعملان على القضاء على مملكته قام بتجهيز جيشاً بقيادة أحمد شتا وسعد النور ومعهم ثلاث آلاف مقاتل قاصدين شتا، والتقى الجيشان عند منطقة دارة وانتهى الأمر بانتصار الزبير وقتل عدد كبير من جيش السلطان ومنهم أحمد شتا وسعد النور، ثم واصل الزبير زحفه حتى وصل إلى منطقة أم شنقة حيث أعلن أهالي المنطقة الولاء والطاعة مما اضطر السلطان إبراهيم إلى الخروج بقواته من الفاشر للتصدي لقوات الزبير فتوجه نحو دارة تاركاً الفاشر عاصمة بلاده تحت حماية عمه حسب الله (محافظ أبحاث السودان، 5، 1874).

وقد نجح الزبير رحمت في التوغل داخل دارفور حيث حقق عدة انتصارات في المناطق الجبلية الواقعة جنوباً، كما استطاع الإستيلاء على منطقة كوبي التي أعلن سكانها من الزنوج الطاعة والإمتثال للحكومة المصرية، مما اضطر السلطان إبراهيم إلى الخروج بقواته من الفاشر للتصدي لقوات الزبير، ولكن الأخير نجح في تشتيت قواته واضطراره إلى التقهقر إلى بلدة منواشي (أبو شعيع).

وفي 25 أكتوبر 1874م، تقابل الجيشان في منطقة منواشي حيث دارت معارك دموية بين الطرفين كان النصر فيها حليفاً للزبير إنتهت بقتل السلطان إبراهيم وعدد كبير من رجاله وإستيلاء الجيش المصري على منواشي وبذلك صار الطريق مفتوحاً نحو العاصمة الفاشر (محافظ أبحاث السودان، 28، 1874).

وقد نجح الزبير في دخول مدينة الفاشر في 3 نوفمبر 1874 حيث فرت أسرة السلطان إبراهيم وصدرت الأوامر للزبير بتعقبهم والإستيلاء على مامعهم من أموال وغير ذلك، وسعى الزبير عقب دخوله مدينة الفاشر إلى تأمين الأهالي على أموالهم ودمائهم مما دعا الزنوج إلى إعلان الطاعة والولاء للإدارة المصرية. وقد دخل الحكماء إسماعيل باشا أيوب الفاشر بقواته حيث رحب به الزبير وأطلق له مائة قذيفة مدفع تحية وترحيب بقدمه، أما عائلة السلطان إبراهيم فقد لجأت مع بقايا جيشه إلى جبل مرة محتمين به حيث اختاروا حسب الله عم السلطان إبراهيم سلطاناً عليهم ولكن الزبير باشا خرج على رأس قوة قوامها أربعة آلاف مقاتل زحف بها على جبل مرة لتعقب هؤلاء العصاة حيث قبض عليهم وأسر عدداً كبيراً من أفراد أسرة السلطان المقتول (الزبير، 1952، ص 81).

وقد استطاع الزبير بعد ذلك التوغل في بلاد الغرب حيث دانت له العديد من القبائل الزنجية مثل ديار تامه والمساليط وقمر وسولا، فأخضعهم جميعاً تحت سلطة الحكومة المصرية، ونتيجة لتلك الجهود التي بذلها الزبير رحمت في تثبيت دعائم الحكم المصري بالسودان وضم دارفور التي استعصت من قبل على تلك الإدارة، فقد أنعم الخديو إسماعيل عليه برتبة الباشوية وتلقى إسماعيل باشا أيوب التعليمات للبقاء في دارفور لتنظيم أحوالها حتى يكفل الأمن والراحة للبلاد، وقد قسمت السلطنة إلى أربع حكومات وهي دارة وكبكية وأم شنقة والفاشر والتي صارت مركزاً للإدارة، كما تم تنظيم الجند وتوزيعهم على تلك البلدان (49شقيير، مرجع سابق، ص 594).

وهكذا استكملت مصر مد سيطرتها على أقاليم غرب السودان بأكملها، حيث تمكن الزبير باشا من ضم أقاليم زادت مساحتها على مساحة مصر نفسها، خاصة وأنه قد نجح في ضم منطقة بحر الغزال من قبل كما تمكنت الإدارة المصرية من فتح الطريق بين دارفور وكردفان في غرب السودان وبحر الغزال في الجنوب وبذلك فقد توثقت العلاقات بين تلك المناطق جميعها (50شبيكة، 1964، ص 192).

ومما لا شك فيه أن تلك الحملات المصرية المتعاقبة مكنت الحكومة المصرية من فرض سيطرتها على منطقة جنوب السودان حيث تم ربط منطقة أعالي النيل بالمناطق الإستوائية، وفتحت أجزاء النيل العليا التي كانت تصل إلى بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت للملاحة والتي سیرت في مناطق أعالي النيل والمديرية الإستوائية، كما أقامت في تلك المناطق العديد من المحطات شمالاً وجنوباً، بالإضافة إلى نشر الإسلام في مناطق جنوب السودان حيث شجعت القبائل الزنجية على اعتناقه. وهذا يدل على جهود الحكومة المصرية الجادة في نشر المدنية بين سكان تلك المنطقة (51حكيم).

مرجع سبق ذكره، ص13.)، وهو ما سجله الأوربيون أنفسهم حيث ذكر الألمانى جونكر Junker أنه "يرجع الفضل إلى المسلمين المصريين في إلزام الزنوج بضرورة العيش في هدوء وسلام مع القبائل المجاورة لهم والإقامة على قدر الإمكان في دورهم ومواطنهم أو الإنصراف إلى زراعة حقولهم، وهذا العمل يجب أن نقدره دون أن نبخسه شيئاً، وما يشرف الحكومة المصرية وضع الزنوج تحت سيطرتها وهذا الأمر مكنها من أن تفتح باباً لانتشار المدنية في مستقبل الأيام" (52 حرار، 1960، ص167).

ثانياً: تمرد القبائل الزنجية على الإدارة المصرية :

على الرغم من مساهمة القبائل الزنجية للإدارة المصرية بشكل أو بآخر، في ضم السودان سواء بإشترائهم كجنود أو بإستخدامهم كأدلاء ومرشدين للحملات العسكرية، إلا أن بعضهم جنح نحو التمرد على الإدارة المصرية نتيجة لاستعمال العنف معهم أو كثرة الضرائب التي أثقلت كاهلهم والتي لم يألوها من قبل، بالإضافة إلى عدم تعودهم الخضوع لإدارة موحدة لها نظم وقوانين صارمة. وقد بدأت الإدارة المصرية في فرض الضرائب الثقيلة على الزنوج مبكراً، ففي أثناء إقامة إسماعيل باشا في فازوغلى قام سعيد أفندى وكيله المباشر وحنا الطويل بفرض ضرائب باهظة على الأهالي في سنار مما أدى إلى إستيائهم فقاموا بالثورة وهاجموا القوات المصرية وذبحوا بعض أفراد الحامية، وعندما علم إسماعيل بتلك الثورة عاد إلى سنار بقواته وأمر بخفض الضرائب عليهم، كما طلب من المسؤولين استعمال الرفق واللين في تحصيلها حتى يعود الهدوء إلى منطقة مرة أخرى⁽⁵³⁾ محافظ أبحاث، 144، 1821م).

وقد غادر إسماعيل باشا سنار عام 1822م بعد أن هدأت الأمور فيها قاصداً بلاد النوبة وإذا بأخبار تصله عن قيام ثورة خطيرة في شندى مما هدد قواته بالإنعزال في سنار، لذلك اتجه مباشرة إلى شندى وعندما وصلها طلب إحضار ملكها الملك نمر حيث تآزم الموقف خاصة بعد أن فرض إسماعيل باشا عليه ضريبة باهظة قدرها ألفان من الرقيق وألف أوقية من الذهب وألف جمل وألف ناقة، وقد رفض الملك نمر دفعها مما أغضب إسماعيل باشا فطمه على وجهه فتظاهر الملك نمر بالطاعة والإمتثال، إلا أنه أضمر له الغدر له وأقام وليمة في منزله دعا إليها إسماعيل باشا وعساكره فأكلوا وأكثروا من الشراب ثم أوقد الملك وأعوانه النيران في العسكر فاحترقوا وماتوا جميعاً⁽⁵⁴⁾ شقير، ج3، ص410).

وعندما وصل خبر مقتل إسماعيل باشا إلى محمد بك الدفتردار في كردفان اتجه على الفور بقواته للإنتقام من قتلة صهره فاتجه إلى بلدة المتممة فوجد أهلها قد تجمعوا طالبين الأمان فأمّنهم، ولكن حدث أن رجلاً منهم وثب على الدفتردار وطعنه بحربة فاستشاط الدفتردار غيظاً وأمر بقتلهم جميعاً وقد فر الباقيين إلى خلوة الفقيه أحمد الريح فأمر بإحراقهم فيها ثم اتجه إلى سنار، ومنها اتجه إلى شندى حيث قام بقتل سكانها واحرق البلدة وقد بلغ عدد قتلى شندى عشرون ألفاً، بالإضافة إلى من قتلهم، وأرسل من تبقى منهم على قيد الحياة إلى مصر مصفدين بالأغلال، أما الملك نمر فقد فر هارباً إلى حدود الحبشة⁽⁵⁵⁾ المرعشي، القاهرة 1929، ص124).

ولم يكتف محمد بك الدفتردار بذلك بل اتجه نحو بلدة الحلفاوية حيث قام بإحراقها ثم اجتاز النيل إلى جزيرة توتى فقتل منها أعداداً كبيرة وعند وصوله إلى العليفون كان أهلها قد تجمعوا طالبين الأمان ولكنه قتل أعداد كبيرة منهم، ثم توجه إلى ودمدى حيث علم أن زنوج منطقة النيل الأبيض قد تمردوا فأرسل إليهم حسين أغا الجواخدار الذى قتل منهم أعداداً كبيرة، حيث تمكن من الهرب إثنا وسبعون رجلاً من الجعليين إلى بيت الفقيه فضل الله ولكن الدفتردار قبض عليهم ثم عاد إلى كردفان. أما الملك نمر فقد عاد مرة أخرى إلى شندى وعندما توجه إليه محمد الدفتردار سارع بالهرب ومعه عدد من رجاله حيث أقام في البطانة فتنبعه الدفتردار وقتل بعض رجاله ومنهم مساعده أما الملك نمر فقد فر هارباً إلى الحبشة⁽⁵⁶⁾ شقير، مرجع سابق، ص412).

وقد ترتب على تلك الأعمال الانتقامية للدفتردار تجاه سكان تلك المناطق هذا الفزع والكرهية الذى أضمره هؤلاء للإدارة المصرية، إلا أنه سرعان ما عاد الإستقرار مرة أخرى عندما عين عثمان

بك حكمداراً على تلك البلاد عام 1824م. وقد شهد ذلك العام تمرد قبائل الكنجارة في كردفان ضد الإدارة المصرية حيث هاجم أفرادها القوات المصرية مما اضطر الدفتردار لتجهيز حملة عسكرية أخرى بقيادة حليم أغا حاكم كردفان للقضاء على ذلك التمرد والذي نجح في تشتيت شمل المتمردين وقتل أبو خليل قائدهم وأربعة وعشرين ملكاً من الملوك الذين كانوا برفقته، وتم أسر أكثر من ألف من العبيد والخدم كما استولى على نحو مائتي وخمسون من الخيل ونحو ألف وخمسمائة من الجمال⁽⁵⁷⁾ محافظ أبحاث السودان، 1824م، 527).

وفي ذات الوقت فقد تم إرسال قوة عسكرية أخرى مكونة من 800 جندي بقيادة سليمان بك إلى جبال تغلي لتأديب العصاة فيها حيث استطاعت تلك الحملة أسر ستمائة من العبيد، وعندما علم أهالي الجبال والقرى ما حل بالعصاة أسرعوا إلى مشايخ كردفان طالبيين الأمان واستجيب إلى مطلبهم فدخلوا في طاعة الحكومة المصرية. إلا أن هذا لم يمنع بعض قبائل النوبا من رفض أداء الجزية المقررة عليها للإدارة المصرية من وقت لآخر مما كان يؤدي إلى حدوث حالات من الفوضى والتمرد، وهو ما اضطر الإدارة المصرية إلى إرسال بعض الحملات لإجبارهم على دفع تلك الجزية بالقوة وقتل وأسر أعداداً كبيرة من أفراد تلك القبائل المتمردة (58 مقار، مرجع سابق، ص 38).

وهكذا ظلت قبائل غرب السودان وخاصة قبائل كردفان الزنجية في حالة عصيان شبه دائم على كل ما تفرضه عليها الحكومة المصرية من التزامات وهو ما دعاهم إلى القيام بقطع الطرق والإستيلاء على ما كانت ترسله تلك الحكومة عبرها (59 سعيد، دت، ص 183).

وعندما حاول محمد علي مد نفوذه إلى الجنوب كانت الممرات المائية الواقعة فيها وهي (بحر العرب وبحر الغزال والنيل الأبيض والسوبات)، خاضعة لسيطرة قبائل الدنكا والشلك والنوير والأنوك، وهي أكبر القبائل الزنجية في السودان الجنوبي، لذا فقد سعى إلى السيطرة عليها وإدخالها في الطاعة حتى يتمكن من السيطرة على مناطق النيل الجنوبية. والجدير بالذكر أن الإدارة المصرية حاولت تأكيد سلطتها على هذه القبائل بالقوة حيث سعت إلى إكراه الدنكا على الطاعة من خلال حملات تأديبية وحشية، شملت قتل الزعماء والأهالي وخطف الماشية والمحاصيل عنوة⁽⁶⁰⁾ البير، 1992، ص 11).

وإذا كان تمرد القبائل الزنجية في أنحاء السودان عد طبيعى إلا أن الأمر الخطير تمثل في ثورة الزنوج المسجلين بالآي المشاة العسكرية بمنطقة ولد مدين عام 1844م بدعوى تعرضهم للجوع، حيث كفوا بأعمال شاقة تمثلت في نقل الطوب والتراب لإقامة التكنات للجيش المصري أو الإدارة المصرية، وقد سعت الإدارة المصرية للتحقق من شكاوى هؤلاء الزنوج حيث ثبت عدم صحتها وتبين أن الطعام كان يصل إليهم في مواعيده، وعندما علم الزنوج بقدوم الباشا إلى ولد مدين قاموا بالثورة وعسكروا أمام الجبخانه وأطلقوا النار فأحدثوا خسائر فادحة، مما دعا أحمد باشا المنكلى إلى معاقبة هؤلاء المشاركين في الفتنة ومعاقبة المسؤولين من الضباط في تلك الثورة وقد استمرت تلك التمردات من الزنوج بشكل أو بآخر، مثلما حدث عام 1845م عندما فر زنوج كردفان إلى جهات تغلي بسبب كثرة الضرائب المفروضة عليهم، فتوجهت إليهم حملة عسكرية لتأديب العصاة وإنزال أشد العقوبات بهم حتى يكونوا عبرة لغيرهم، حيث تم تحصيل الأموال الميرية المراد تحصيلها منهم واستخدام من كان يصلح منهم للعسكرية⁽⁶¹⁾ محافظ ابخلت، 1845م، 393).

وفي عام 1862 قام زنوج الدنكا بالتعدى على حدود سنار حيث أعلن آراكيل بك عدم مسئولية كلا من على كاشف بك حاكم سنار والقائم مقام صالح أفندي عن تعديات الدنكا لأنها حدثت في عهد الميرالاي السابق عثمان بك، ولا سيما أن الخديو إسماعيل باشا بعد توليه ولاية مصر 1863م وقد وافق على استخدامهم لصد غارات الدنكا على حدود سنار الجنوبية، واستطاع الحكماديين أن يدفعوا غارات قبائل الدنكا على الحدود وأطراف سنار الجنوبية⁽⁶²⁾ درج السودان، 1863م، ص 49).

ولم تتوقف تمردات الزنوج خلال عصر إسماعيل باشا حيث تعددت مثلما حدث عام 1865م عندما قام أربعة آلاف من زنوج التاكة بثورة عارمة في مديرية التاكة ضد الإدارة المصرية بسبب تأخر رواتبهم وما أشيع بينهم عن رغبة الإدارة المصرية في إبعادهم عن السودان، فقاموا بثورة

عارمة اتسمت بالتهب والسلب والقتل للأهالي بعد أن قسموا أنفسهم إلى أربع فرق للدنكا والفور والنوبا ونزلت فرقة الدنكا على منزل الحاج أحمد ودعجيب وقتلته هو وأخاه وابنته بعد أن استولت على الغلال الموجودة عنده، بالإضافة إلى أنهم رموا المارة بالرصاص وحبسوا الأهالي في منازلهم مدة ست وعشرون يوماً، كما أوقعوا الأذى بكثير من عربان المنطقة كالهندوة والحلانقة وغيرهم. ولكن حكمدار السودان أرسل إليهم آدم بك على رأس أورطة من القوات الموجودة بالخرطوم وبربر حيث نزل بجنوده خارج سور المدينة وتوجه إلى القشلان حيث أقام العصاة وخاطبهم قائلاً "يا أولادى ما هذا التمرد والعصيان الذى جاهرتم به أستم أولاد أفندينا الذى شرفكم بخدمته وأجرى لكم الرزق..." ثم طلب منهم الخروج خارج السور بين جبل مكرام وجبل كسلا حتى يصل إليهم العفو، ولما خرجوا تم القبض عليهم وقتل الكثير منهم، أما الذين نجوا من القتل فقد قسموا إلى ثلاث فئات الفئة الأولى حكم عليها بالإعدام رمياً بالرصاص والثانية بالحبس المؤبد مع الأشغال الشاقة والثالثة فقد كون منها ثلاث بلوكات وأبقاهم في المديرية وفى عام 1868م قام أهالي الدنكا والشلك بالثورة ضد عساكر الحكومة ولكن قوات على رضا بك مدير البحر الأبيض نجحت فى القضاء على تلك الثورة وتم مكافأة الضباط والجنود الذين قضوا عليها (63 درج السودان، 1869م، ص168).

ولكن لم يعن هذا القضاء على تمردات الشلك وجنوحهم نحو الهدوء والسكينة فقد عادوا للتمرد مرة أخرى عام 1870م وأثناء توجه بيكر باشا بحملته إلى الجنوب حيث لجأ إليه بعض مشايخ الشلك الشيخ (كتكير) ملك الشلك السابق والذى أشيع قتله منذ عامين فى حملة التأديب التى شنتها عليه الحكومة بسبب تمردته حيث طلب العفو والأمان موضحاً أنه لم يقتل فى ذلك الحين ولكنه لجأ إلى إحدى القبائل المقيمة خارج حدود الشلك بعد إشاعة مقتله، وقد استجاب بيكر له وطلب من مدير البحر الأبيض حمايته من أى اعتداء بعد أن سمح له بالإقامة فى ديار الشلك، ولكنه سرعان ما عاد إلى أعمال السلب والنهب مرة أخرى فاضطرت الإدارة المصرية إلى إرسال حملة تأديبية حيث تم إلقاء القبض عليه حياً (64) درج السودان، 1871، ص48.

وعندما استكمل بيكر مسيرته جنوباً لإنشاء المحطات العسكرية على ضفاف النيل إعترضته القبائل الزنجية التى قطنت تلك المناطق حيث رفضت وجود قوات عسكرية أجنبية على أرضها، لذا فقد ابتعد السكان عن النيل وأخذوا معهم كل مواشيهم وحبوبهم ورفضوا بيع الغذاء للجنود مهما كان الثمن، مما جعل جنود الحكومة المصرية يلجأون إلى محاربتهم (65) خوجلي، 2000م، ص166).

ومن القبائل الزنجية التى عرفت بتمردتها على الإدارة المصرية آنذاك قبائل البارى المقيمين فى مناطق غندوكرو والتي اصطدم بهم بيكر رغم أوامر الخديو إسماعيل له بالرأفة معهم حتى يتسنى له إخضاعهم وبالتالي يطمئنون إلى الحكومة المصرية. وكان من أسباب هذا الصدام رفض زعيم قبائل البارى إمداد الحملة بالأبقار اللازمة لغذائهم، ويرجع رفضه تقديم تلك المساعدة لعدم مساعدة بيكر له ضد أعدائه، مما اضطر جنود الحملة للإستيلاء عنوة على قطعان البارى فجاءه مشايخ البارى مطالبين بردها إليهم حيث طلب منهم بيكر تقديم الطاعة ومساعدة الحكومة فى بناء المحطات العسكرية، وقد تعهدوا بذلك ولكنهم أصروا على عدم تقديم الأبقار اللازمة للحملة فاضطرب بيكر إلى مهاجمتهم فى مناطق تواجدهم وساعده على ذلك الجنود الزنوج ذو الخبرة بتلك الأماكن وتمكنوا من الإستيلاء على أبقارهم ثم عادوا بعد ذلك إلى المعسكر، مما اضطر قبائل بارى غندوكرو وقبيلة بلينان إلى إعلان الثورة ضد الحملة وقتلوا بعض جنودها فأمر بيكر بمحاربتهم، وعندما رأى الأهالي رجال الحملة أمطروهم بالسهم ثم فروا هاربين من المنطقة فنزل الجنود فيها واستولوا عليها وغنموا منها ستمائة رأس من البقر ثم قاموا بإحراقها (66) مصطفى، ص355).

وقد عادت قبيلة بلينان والبارى إلى إعلان الثورة مرة أخرى عام 1871م على الحملة خاصة بعد أن تم قتل أحد رجال البارى وقبض على آخر وشنق على شجرة فى نفس الطريق الذى كان يسلكه رجال بلينان أثناء قدومهم، مما أدى إلى قيامهم بالإغارة على معسكر الحملة واتحد البارى مع اللوكاياس على حرق المعسكر فى غندوكرو، مما دعا بيكر إلى حفر خندق لتحصين المعسكر وبالتالي فقد فشلت قبيلة البارى والبلينان فى القضاء على الحملة المصرية فى غندوكرو (67) طوسون، ص46).

وجدير بالذكر أن استخدام بيكر العنف البالغ مع قبائل الباري ونهبه لمحاصيلهم ومواشيهم دون أن يوضح لهم الغرض من حملته دلل على فساد خطته بدليل أن بعض عشائر الباري جنوب غندوكرو اعترفت له فيما بعد بما ظنته من وجود صلة بينه وبين تجار الرقيق، بالإضافة إلى تحريض أبو السعود لهم للقضاء على الحملة، مما أدى إلى تحالف قبيلة اللوكويا والألورون ضد الحملة في محاولة للقضاء عليها (68 عبيد، ص42).

وقد استمرت تلك التمردات من جانب الزوج حيث أعلن أهالي فاشودة من الشلك الثورة عام 1874م ضد الإدارة المصرية بسبب كثرة الضرائب المفروضة عليهم وتجمع عدد من قبائل الشلك بقيادة الملك الجانيق وقاموا بقتل ما يزيد على سبعين فردا من الجنود والضباط المصريين واستولوا على أسلحتهم، بالإضافة إلى تحريض ملك الشلك للأهالي ضد الإدارة المصرية وعاقب من لم ينفذ مطالبه بنهب أمواله، وقد قام حاكم فاشودة ومعه كثير من رجاله للقضاء على تلك الفتنة حيث تم التغلب على الثائرين والقبض على ملكهم وصدرت الأوامر بإعدامه أمام مقر المديرية (69 محافظ أبحاث السودان ص40).

ولم تتوقف تمردات الزوج في فاشودة عند هذا الحد بل لقد تطورت الأمور وازدادت سوءا في 11 أكتوبر 1875م عندما قام بعض أهالي الشلك المقيمين في مدينة كاكا فاشودة بقتل مدير مديرية البحر الأبيض وأخذوا رأسه وطاقوا بها في تلك الجهات وقتلوا اثنين من اليوزباشية ومائة و أربعون جندي، واستولوا على بعض المدافع والأسلحة والخبزانة وخزينة الميرى وبضائع التجار وقتلوا عدد كبير من العبيد ثم عادوا إلى فاشودة حيث أعلنوا تلك الأخبار إلى أهلهم ليكونوا على استعداد إذا عادت الحملة مرة أخرى بعد طلب المساعدة (70 محافظ أبحاث السودان ص33)..

وبالفعل فقد طلب وكيل مديرية فاشودة إرسال تعزيزات عسكرية من الخرطوم وبعض المدافع مع قائمقام الأورطة إلى المنطقة لإقرار الأمن فيها. وعندما علم الخديو إسماعيل بمقتل مدير مديرية البحر الأبيض أصدر أوامره بالتعجيل بإرسال بقية الحامية المصرية إلى مديرية خط الإستواء، وعلى الفور أرسلت الحكومة المصرية التعزيزات المطلوبة إلى مركز المديرية وتم إجراء الترتيبات اللازمة حتى لا يتمكن الشلك من معاودة الهجوم عليها، لكن الشلك قاموا مرة أخرى بالهجوم على المديرية وتصدت لهم القوات المرابطة بها إلى أن تم إرسال العساكر اللازمة للتكامل بهم ورد الأسلحة المسلوقة (71محافظ أبحاث السودان ص7)..

وجدير بالذكر أن تراجع الحكومة المصرية عن إرسال القوات العسكرية إلى جهات الشلك واكتفائها بإرسالها إلى مركز المديرية، ربما يعود إلى قلة إعداد العساكر الموجودين بالحكمديرية آنذاك وخطورة تركها والتوجه إلى بلاد الشلك، ولكن تم تجميع القوات العسكرية وإرسال أعداد منها إلى مركز المديرية حيث بلغ عددهم ثلثمائة نفر عسكري شايقية وبحارة بضباطهم، بالإضافة إلى ثلثمائة نفر كانوا على أهبة الاستعداد واستطاعت هذه القوات الانتصار على الشلك فازدادوا طغيانا مما دعا على بك مدير المديرية وقواته العسكرية للتكامل بهم والسعي لإدخالهم في الطاعة عنوة وهو ما حققه بالفعل (72عبيد مرجع سابق ص189).

وبعد واقعة كاكا قامت حكومة البحر الأبيض بنصح الشلك للعودة عن هذا العصيان إلا أنهم أصروا على عدم الإمتثال للطاعة، فإذا ما أتمت الحكومة استعداداتها توجهت لمقاتلة الثائرين على أربع دفعات عسكرية، ففي المرحلة الأولى تم قتل ثلثمائة نفر وزاد الجرحى عن ذلك، أما المرحلة الثانية فتم قتل أربعمائة نفر خلاف من قتل في القشوش وجرح عشرة منهم أما عدد جرحى عساكر الجهادية فكانوا عشرة وإصابة اثنين تراجمة بجراحات خفيفة، أما المرحلة الثالثة فقد قتل من الشلك خمسمائة نفر خلاف المجروحين وأصيب أربعة عساكر فقط، أما المرحلة الرابعة فقد اجتمع فيها كل العصاة من بحرى وقبلى فاشودة حتى بلغوا نحو الثلاثين ألفا ومعهم ألفا بندقية وبعض الأسلحة الأخرى والحراب ثم توجهوا إلى المديرية ولكن القوات المصرية هزمتهم فتفرقوا هاربين في الغابات والقشوش بعد الإستيلاء على أسلحتهم.

وقد كان لهذا النصر أثر بالغ على دوائر الحكم في مصر والسودان لخطورة هذا التمرد

والتوجس من استفحاله، ولذا فعندما وصل الخديو أخبار انتصارات الحكومة المصرية فى السودان على العصاة أعرب عن سعادته البالغة ووعدهم بالإسراع فى إعداد الأسلحة المطلوبة كما نبههم إلى ضرورة ضبط كل لائق منهم للعسكرية وإحضاره إلى الخرطوم لتجنيد.

ورغم ذلك فقد سعى الشلك لتجميع قواتهم مرة أخرى بجهة أخطاط قولته وأمباى قرب مديرية النيل الأبيض وقرروا مواصلة القتال حتى الموت، ولما علم بذلك مدير مديرية فاشودة، ومدير مديرية البحر الأبيض رتبوا العساكر اللازمة لتلك المواجهة، وتوجهت القوات المصرية إليهم حيث نجحت فى تفريق شملهم وقتل أعداد كبيرة منهم إلى جانب ما اغتنتمه من المواشى، وقد تملك الرعب الباقين من الشلك عندما رأوا سطوة الحكومة المصرية وقوة بأسها، فطلبوا الأمان ومن هرب منهم تعقبته القوات المصرية وأدخلتهم فى الطاعة مرة أخرى (73) محافظ أبحاث السودان (34)

وكان لهذا النصر الأخير نتائج هامة أتى فى مقدمتها إخضاع تلك البقاع وساد الأمن المديرية حتى آخر قرى قسم فاشودة قبلى المديرية وقرى القسم المجاور لخط كاكابحرى، وعندما أعطوا الأمان تعهدوا بتعمير قراهم وإحضار رؤسائهم المفسدين وبعد عودتهم إلى حظيرة الإدارة المصرية تم الإستعانة ببعضهم ضمن سلك الجندية آنذاك.

ولكن ذلك لم يمنع من تعرض الشلك للبعثات الكشفية وغيرها أثناء عبورها أراضيهم مثلما حدث عام 1875م عندما قام رجال بعثة شوينفورت أثناء مرورهم بأراضى الشلك بسلب ماشيتهم وغيرها فاستفسر عن سبب ذلك فأجابوه بأنه من قبيل الإنتقام لما حل لهم من قبل. (74 الوقائع المصرية، 1875، 636).

وفى نفس العام تعرضت بعثة المسيو ستانلى وعساكره أثناء توجهها لإستكشاف أفريقية الوسطى لهجوم قبائل البارى فتصدى لهم إلا أن البارى تمكنوا من رجاله وقتلوه جميعا إلا أربعة عساكر تمكنوا من الفرار إلى معسكر الأميرالاي قومندون الذى بادر بإرسال العساكر الكافية إلى محل الواقعة فلم يظفروا بأحد. وفى عام 1883م أعلنت قبائل الآجار العصيان والتمرد ضد الإدارة المصرية وحاصر أفرادها محطة "رومبيك" وقاموا بذبح جميع موظفى المحطة، بالإضافة إلى سبعين جنديا بقيادة عبد الله أغا السودانى كما نهبوا المخازن وأشعلوا النار بها. ويعود السبب المباشر لتلك المذبحة إلى قيام "مأمور الرول" بتحصيل الضرائب من الأهالى بالقوة وعندما علمت المديرية بمذبحة رول قامت بإرسال قوة بقيادة كلا من سليمان أغا السودانى وسرور أغا السودانى إلى إقليم الرول لتأديب العصاة وجمع الميرى، كما تم تعيين ابراهيم أغا مأمورا لإقليم مكركة لتهدئة الرول حيث وصل إليها فى أوائل سبتمبر 1883م ونجح فى القضاء على تلك الثورة وعاد الإستقرار إلى المنطقة بعد أن أعلنت قبائل الآجار الإمتثال والطاعة وتم رفع العلم المصرى على المنطقة من جديد كما تم إخضاع قبيلة النوير للحكم المصرى (75 الوقائع المصرية، 1875، 635).

وقد شهدت تلك الفترة تعرض الإدارة المصرية لأخطار عديدة من قبل الملك بودوى باسنقى (Gbudwe Basingbi) الزاندى الذى قاد عدة حملات ضد الإدارة المصرية، وقد اكتسب هذا الملك تأييد الأهالى بسبب كثرة المعارك التى خاضها وما عرف عنه من شجاعة وقدرة على فض المنازعات بين رعيته، والعمل على تحسين ظروف معيشتهم وخدمتهم، بالإضافة إلى موروثاته عن آبائه وأجداده (76 البير، ص14).

وجدير بالذكر أن الثورات التى قامت بها القبائل الزنجية ضد الإدارة المصرية قد تعددت فى أسبابها الحقيقية منها الضرائب التى لم يألوها من قبل أو بسبب التجنيد فى الجيش لذا اتجه الكثير منهم للفرار تاركين أوطانهم إلى البوادي والجبال، ولكن الإدارة المصرية كانت تتبع سياسة التسامح معهم فى حالة تراجعهم عن مواقفهم المعادية لها بل لقد كانت تقدم لهم الهدايا مقابل امتثالهم للحكومة وسرعان ما مضت السنوات وتبددت مخاوفهم وصاروا مقاتلين فى صفوف القوات المصرية خاصة بعد أن قضت الإدارة المصرية على الصراعات بين تلك القبائل والتى كانت تعود فى الأساس إلى عمليات السلب والنهب التى تعودوا عليها وصار هناك سلام بين تلك القبائل بل وكثرت المصاهرات بينهم، ومن ثم فقد كان للحكومة المصرية الفضل فى منع إغارات قبائل الدنكا على جيرانهم، كما

أخضعوا الزنوج في جبال تقلى وبذلك سعوا إلى نشر الأمن في ربوع السودان المختلفة (77 محمد مرجع سابق ص75).

المصادر والمراجع

- 1- نسيم مقار: الأسس التاريخية للتكامل الإقتصادي بين مصر والسودان من 1821-1848، القاهرة، 1985.
- 2- تحية محمد أبو شعيشع: دور القبائل العربية في السودان في ظل الإدارة المصرية 1821-1885، دار الكتاب الجامعي، 2003.
- 3- نعم شقير: تاريخ السودان، دار الجيل بيروت، 1981.
- 4- محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسية في القرن التاسع عشر 1820-1899، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1963 م.
- 5- إبراهيم أحمد العدوى: يقظة السودان، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1962 م.
- 6- محمد سليمان: دور الأزهر في السودان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985 م.
- 7- محمد فؤاد شكرى: الحكم المصرى في السودان . 1820-1885، دار الفكر العربى، القاهرة، 1947.
- 8- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج4، القاهرة، د.ت.
- 9- السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا: في الفترة ما بين 1820، 1899 م، دار المعارف للطباعة والنشر، 1986.
- 10- عمر طوسون: صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد على الجيش المصرى البرى والبحرى، القاهرة، 1990 م.
- 11- عبد العزيز حافظ دنيا: سليم حجازى من أعلام الجيش المصرى في القرن التاسع عشر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963 م.
- 12- إبراهيم الحارثي: الرباط الثقافي بين مصر والسودان، ط1، دار الطباعة، الخرطوم، 1977 م.
- 13- ريتشارد هيل: على تخوم العالم الإسلامى، 1822 – 1841، ترجمة عبد العظيم محمد أحمد عكاشة، ج1، ط1، الخرطوم، 1987 م.
- 14- السيد على أحمد فليفل: القوة الخارجية والإتجاهات الإقليمية في السودان، ط1، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 1990 م.
- 15- مكي شبكية: السودان عبر القرون، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1964 م، ص 192.
- 16- شوقي الجمل: تاريخ السودان وادى النيل، ج2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1996 م، ص 231.
- 17- شوقي الجمل: دور مصر في أفريقيا في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984.
- 18- عبد الرحمن الراجعي: عصر إسماعيل، ج1، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2000 م.
- 19- عمر طوسون: تاريخ مديرية خط الإستواء من فتحها إلى ضياعها من سنة 1869 إلى 1898 م، من ج1 إلى ج3، الأسكندرية، 1937 م.
- 20- عبد العليم خلاف: كشف مصر الأفريقية في عهد إسماعيل (1863-1879)، الهيئة المصرية العامة لكتاب، القاهرة، 1999 م، ص 88.
- 21- توفيق حامد المرعشلى: صفحات في تاريخ مصر، ط3، مطبعة مصر، القاهرة، 1929 م.
- 22- أبيل أليز: جنوب السودان والتمادى في نقض المواثيق والعهود، ترجمة بشير محمد سعيد، ط1، شركة ميدلايت المحدودة، لندن، 1992 م.
- 23- آلان مورهد: النيل الأزرق، دار القومية العربية للثقافة، 1972 م.
- 24- محمد التونسى، قصص الرحالة والمستكشفين، دار المعارف مصر، 1962.
- 25- مصطفى محمد مسعد، المكتبة السودانية العربية، دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، 1986.
- 26- نسيم مقار: الرحالة الأجانب في السودان 1730-1851، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 1995 م.
- 27- محمد عوض محمد: السودان الشمالي سكانه وقبائله، الهيئة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959 م.
- 28- سراج الدين عبد الغفار عمر، الصراع في جبال النوبة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 1997 م.
- 29- إلهام ذهني، رؤية الرحالة الأوروبيين لمصر بين النزعة الإنسانية والاستعمارية، دار الشرق، القاهرة، 2005 م.
- 30- إبراهيم فوزى: السودان بين يدى غوردون وكنتشمر، ج1، دار الكتاب القاهرة، 2008 م.
- 31- عبد الرحمن الراجعي: عصر محمد على، ج2، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2001 م.
- 32- تحية محمد أبو شعيشع: دور مصر الحضاري في السودان، دار الكتب، القاهرة، 2001 م.

33- عز الدين اسماعيل : الزبير باشا ودوره في السودان، الهيئة المصرية للكتاب، 1998م.

الرسائل العلمية

- 1- عز الدين إسماعيل أحمد : الزبير باشا تاريخ حياته والدور الذي لعبه في تاريخ السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم تاريخ، جامعة القاهرة، 1976م .
- 2- -خالد عيد الناغية: دور الأجانب في السودان في عهد الخديو اسماعيل (1863- 1879). رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عين شمس، 1997م.
- 3- محمد الأمين سعيد: سياسة محمد علي في السودان، رساله ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، د.ت.

المجلات

- 1- أنجلو أساماركو : رحلة محمد علي إلى السودان 1838- 1839،مجلة الرابطة العربية، القاهرة، 1941.
- 2- مصطفى محمد خوجلي : لغز منابع مجرى النيل، مجلة بحوث نصف سنوية، العدد رقم24، بتاريخ ديسمبر 2000، ص166.
- 3- الوقائع المصرية : اعداد مختلفة من عدد 581 الى عدد 636 بتاريخ 1874- 1875م (
- 4- محافظ أبحاث السودان : من محفظة رقم 1، الى محفظة رقم 34 مايو 1820م-1899م).